

ملخص البحث

نوفيا إيكا واتي، 11210070. 2015. التأمين العمالة في القانون رقم 24 لسنة 2011 عن هيئة تنفيذية الضمان الإجتماعي (BPJS) كمعاييرة التأمين العمالة في نظرية حكم الإسلامي. بحث جامعي. بشعبة الحكم الإقتصادي الإسلامي. في كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج. المشرف: الدكتور سوندي، الماجستير.

عمّالٍ كمثّل التصنيع تحتاج أن تنال الحماية خاصة في تحقّق العمل، والأجور، والضمان الاجتماعي، والأمن للعمّال وأسرّتهم. هذه الحماية يناسب بالدرجة الإنسانية. ووجود القانون رقم 24 لسنة 2011 عن هيئة تنفيذية الضمان الإجتماعي هو اهتمام الحكومة على عمّال في إندونيسيا ليحصل الحقوق المناسبة في الحماية مثل الضمان الاجتماعي هو (BPJS) العمالة.

في هذه البحث يمكن اتخاذها اثنين مشكلة البحث هما كيفية معاييرة التأمين في القانون رقم 24 لسنة 2011 عن هيئة تنفيذية الضمان الإجتماعي وكيف التأمين في القانون رقم 24 لسنة 2011 عن هيئة تنفيذية الضمان الإجتماعي في نظرية حكم الإسلامي.

هذا البحث هو البحث الحكم المعيار أو البحث الدراسي (Library resaerch). وتقريب البحث يستخدم هو تقريب القانوني (Statue approach). وأما مواد الأحكام بمواد الحكم الأساسية التي تحتوي على القانون رقم 24 لسنة 2011 عن هيئة تنفيذية الضمان الإجتماعي والحكم الإسلامي بفتوى من هيئة الشرعية القومية رقم 2001/X/DSN-MUI/21 عن على مبادئ التأمين الشريعة، والمواد المذكورة تحريرها، وفحص وتجميعها وتحليلها بوصفي نوعي.

ونتيجة لهذه البحث هي أن تأمين العمالة التي جعلتها الحكومة في شكل التأمينات الاجتماعية يعني (BPJS) العمالة بالنظام في القانون رقم 24 لسنة 2011 عن هيئة تنفيذية الضمان الإجتماعي ونظام الرئيسية رقم 86 لسنة 2013 عن عقوبات إدارية للشركات أو المؤسسات التي لا تنطوي على موظفيها ليصبحوا مشاركين (BPJS) العمال. للشريعة الإسلامية كانت مناسبة لحماية العاملة لأنّ المبادئ التي أصبحت أساسا في كل قضية التنفيذ مناسب بقضيتها التي تجيز في الإسلام. و بالعلاقة بين مبدأ وآخره يهدف لوجود الحماية على الموظفين ومعاونة على المجتمع الذي لم يقدر لكي ينالوا مرفق الصحة المساواة.

